APLC/MSP.18/2020/WP.5

16 September 2020
Arabic
Original: French

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع الثامن عشر
جنيف، 16-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020
البند 11 من جدول الأعمال المؤقت
النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

طلب تمديد الأجل المحدد للانتهاء من تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية

موجز

مقدم من موريتانيا

1- يعزى تلوث شمال الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب إلى مشاركتها في نزاع الصحراء الغربية في الفترة من عام 1975 إلى عام 1978، التي شهدت زرع ألغام بطريقة عشوائية واستعمال عدد كبير منها، في معظم الأحيان دون رسم أي خرائط تحدد مواقع زرعها.

2- وبعد مرور 47 عاماً على الحرب، لا تزال الألغام تقتل السكان وتشوههم، وتعطل مسيرة التنمية في شمال موريتانيا، وتعرقل الأنشطة الاقتصادية مثل الرعي، والتعدين، وصيد الأسماك، والسياحة، والتجارة.

3- ولمواجهة هذه الحالة، أنشئ البرنامج الوطني لنزع الألغام الإنساني من أجل التنمية (البرنامج الوطني)، وهو مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الداخلية واللامركزية. وتشرف على البرنامج الوطني لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات. والبرنامج الوطني هو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ومن ثم، عن تنسيق جميع الإجراءات في هذا المجال.

4- فبعد 21 عاماً من بدء نفاذ الاتفاقية وعملاً بأحكام المادة 5 من الاتفاقية، تمكنت موريتانيا من بذل جهود هائلة في تنفيذ عمليات إزالة الألغام لتطهير المناطق الملوثة.

5- وخلال تلك الفترة، وبدعم من المجتمع الدولي، ولا سيما من النرويج، جرى تطهير مساحة إجمالية قدرها 325 682 130 متراً مربعاً وتدمير 078 8 لغماً مضاداً للأفراد و890 لغماً مضاداً للدبابات و960 14 قطعة متفجرة من مخلفات الحرب.

الرجاء إعادة الاستعمال

6- وقد أتاحت عمليات إزالة الألغام للسكان حرية التنقل، وعلى وجه الخصوص، إمكانية الاضطلاع بأنشطة الحفر والتنقيب والوصول إلى المراعي وغيرها من الأنشطة. وأتاحت هذه العمليات أيضاً إمكانية وضع خطط لتوسيع مدينة نواذيبو (العاصمة الاقتصادية).

7- وقد أعلنت موريتانيا أنها وفت بالتزاماتها بموجب المادة 5، في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أثناء الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف.

8- غير أن البرنامج الوطني أجرى عمليات مسح أسفرت عن اكتشاف مناطق ملوثة جديدة. وتقع هذه المناطق في ولاية داخلت نواذيبو، وولاية تيرس زمور، وولاية أدرار. ويتعلق الأمر بما مجموعه عشر مناطق تبلغ مساحتها 248 666 710 4 متراً مربعاً تأكد وجود حقول ألغام فيها وبأربع مناطق مساحتها 000 375 3 متر مربع يشتبه في وجود حقول ألغام فيها. واكتُشفت حقول الألغام المضادة للأفراد من خلال عمليات مسح غير تقني بناءً على معلومات من رعاة ورُحّل وصيادين، وهي معلومات أكدتها لاحقاً الأفرقة التابعة للبرنامج وخبراء أجانب.

9- وتطلب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، حرصاً منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، تمديد الأجل المحددة لها لمدة سنة واحدة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2022، لكي يتسنى لها وضع خطة عمل والشروع في تعزيز هياكل البرنامج الوطني لنزع الألغام الإنساني من أجل التنمية. وتعتزم موريتانيا إجراء عملية مسح واسعة النطاق للتأكد من مدى تلوث هذه المناطق، وربما اكتشاف مناطق أخرى غير معروفة حالياً، ومواصلة جهود التطهير إذا كانت المناطق المعنية موجودة في الأراضي الموريتانية. وفي هذه الحالة، ستنفذ موريتانيا خطة عمل لإزالة وتدمير جميع الألغام الموجودة في المناطق الملوثة. وباختصار، ستظل موريتانيا ملتزمة بتطهير أي تلوث متبقي، وستساعد جميع ضحايا الألغام المضادة للأفراد في البلد. وستضطلع بهذه العمليات أفرقة البرنامج الوطني، بالتعاون مع المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، وهي منظمة نرويجية غير حكومية.

10- وتتبع عمليات المسح في موريتانيا إجراءين محددين بوضوح في المعايير الموريتانية لمكافحة الألغام (NMAM). وهذان الإجراءان هما الإجراء المتعلق بعمليات المسح غير التقني (NMAM6) والإجراء المتعلق بعمليات المسح التقني (NMAM 07). وقد وضِعت المعايير الوطنية بدعم من مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية وبالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما فيها المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية. وفيما يتعلق بإزالة الألغام في موريتانيا، يُدرَّب مزيلو الألغام على إزالة الألغام يدوياً (تقنية الاقتلاع باستخدام جهاز كشف الألغام).

11- وسيكتسي الدعم المقدّم من الشركاء الثنائيين أو متعدّدي الأطراف أهمية بالغة في ضمان تنفيذ موريتانيا أحكام المادة 5 من الاتفاقية. وبالنظر إلى الصعوبات التي تتسم بها المنطقة، هناك حاجة إلى أجهزة تكنولوجية متطورة، من قبيل أدوات الحماية والكشف والأجهزة المتحركة، وإلى تعزيز قدرات البرنامج الوطني.

12- ويبلغ إجمالي ميزانية الأنشطة المقررة 000 500 5 ملايين دولار، يوفر البرنامج الوطني منها مبلغاً قدره 000 000 3 ملايين دولار من الموارد المرصودة له على مدى خمس سنوات في الميزانية الوطنية، في انتظار حشد المبلغ المتبقي، وقدره 000 500 2 مليون دولار. وموريتانيا ليس

لديها الكثير من الموارد، ولكنها تتحلى بالإرادة السياسية اللازمة لتقديم مساهمة مالية وعينية تغطي 54 في المائة من تكلفة البرنامج الوطني، وهو ما يُعد إنجازاً هاماً.

13- وتشمل المساهمات التي قدمتها حكومة موريتانيا، عن طريق البرنامج الوطني، منذ بداية عمليات إزالة الألغام ما يلي: توفير فرق إزالة الألغام وإتاحة الخبرات الحكومية، وتحمل تكاليف مزيلي الألغام، وتوفير المعدات اللازمة للعمل، وفرقة لحماية مزيلي الألغام، ومركَبات للدعم، وإنشاء مكاتب محلية، وتقديم المساعدة للضحايا، وتوفير الدعم اللوجستي كلما أمكن.

14- وقد طلب البرنامج الوطني مؤخراً المساعدة من المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، وهي منظمة سبق لها أن قدمت الدعم لعمليات إزالة الألغام، ويجري التخطيط لإجراء بعثة، أيضاً بمشاركة وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، حالما تسمح الظروف بذلك.

15- ويتوقع أن تتيح هذه البعثة جمع معلومات إضافية عن التلوث بالألغام، فضلاً عن وضع خطة فعالة لتنفيذ الالتزامات، ولكن لم يتسن إجراء هذه البعثة حتى الآن، للأسف، بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

16- ولا يزال البرنامج الوطني يبحث عن التمويل اللازم للانتهاء من تنفيذ خطة عمله المتعلقة بإزالة الألغام في شمال موريتانيا، وتجدر الإشارة إلى أنه تطهير هذه المواقع سيكون شبه مستحيل على موريتانيا من دون دعمٍ من شركائها. ولهذا السبب، تطلب موريتانيا تمديد الأجل المحدد لها.